وانظر ان زاده وعراه وقيده في حواشي المنهج بما اذا كانت مثبتة فيه بخلاف الخياطة
وفي حواشي الخطيب نحوه قوله لم يجز في الامداد يكفي مسح الكعب بالاولى
ذ محل الفرض غير العمامة لخ وهذا يقتضي الاقتصار على مسح ما ذكر فلا ينافيه
استحباب مسح الاعلى والاسفل خطوطا قوله الاعلى روى ابو داود بسند
صحيح عن علي كرم الله وجهه لو كان الدين بالرأي لكان اسفل الخف اولى بالمسح
وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه وذلك يقتضي تعميم
خفيه فان لم يكونا صالحين للمسح فلا مسح وان كان احدهما صالحا فهو الخف
وان كانا صالحين وهو الملبس بالجرموق تعين مسح الاعلى فان مسح الاسفل وصل
البلل ذ محل الفرض الى الاعلى كفى والا ان قصد الاعلى وحده ولو لبس خفا على خف
لم يجز المسح عليه وان تحمل المشقة وغسل رجليه ثم وضع الجبيرة خلافا للخطيب
وقل كم لو لم تأخذ الجبيرة شيئا ذ الصحيح لجواز مسح الخف عليها ودائم الحدث
ومتيمم لا تفقد الماء بل العلة انما يسهمان ما يحل بهما ذ الصلوات بخلاف الذي
لبسا على الخف وذلك فرضوا نوافلا ان لم يصل الفرض قبل الحدث والا نوافل
وتقدم صورة المتيمم لا تفقد ما ذ قوله فصل في نواقض الوضوء قوله
ما نيته يدل على ان المراد ذ قوله نواقض الوضوء كما ان الاصح ان تلك الاسباب
غايات له لا نواقض فراجع الاول وراجعه ايضا على قوله لا غير قوله داخل
الدبر اي ذلك البا سور وكذلك البا سور نفسه اذا كان ناتئا داخل الدبر بخروج
او زاد خروجه وكمقعدة المرهو ذا خرجت فلو توضأ ثم حال خروجها او اختفاؤها
لم تنقض وان الحق عليها بقطنة وحقنت ولو انفصل على تلك القطنة شيء
منها لخروجه حال خروجها قوله محل قضاء لخ اي العائط المكان المطمئن
ذ الارض لتقضي فيه الحاجة وفي الاية تقديم وتاخير اي اذا قمتم الى الصلاة
ذ النوم او جاء احد منكم ذ العائط او لامستم النساء فاغسلوا الخ قوله او على

سفر فقال عقبة فلم نجد ماء فنتيمم قوله المجاورة في الاتقان للسيوطي
الله يشمل البول قوله اي علم وجوده اي المذكور ذ الريح والصوت فعلم ان المراد
هو المراد ذ الحديث لا حقيقة السمع والشم قوله بذلك اي العائط والمذي
والفساء والضراط قوله اولا اي اولا مرة ولم يحتمله ناقض وضوء كان
اسني يجوز نظر وقد نظم بعضهم ما ينقض الوضوء ذ الحيض بقوله

نظر وفكر ثم نوم قاعد ... ايلاجه في حرقة تهي تقيض

وكذا الخ ذكور فرج لبهيمة ... ست تنيف روضة لا تنقض

ويراد بالحرمة والفرج المبني نحو فخذه وسيأتي تحقيق ذلك ما يحمل الخ شيء
هنا في كلامه وبينت في الاول فوائد عدم النقض بالميتة وهنا نية بسنة الوضوء
به قبل الغسل والاولى به رفع الاصغر قوله اعظم الامرين اي بخصوص
كونه منيا فالاولى يوجب اداء ما وهو الوضوء بعموم كونه خارجا ناقضا للتيممين
وقد بينت ما في ذلك ذ نعم وجواب في الاول والمراد بكونه اوجب اعظم
الامرين ان له دخالة في الموجب اذ هو مركب من خروجه واراقة تحرم الصلاة
قوله مني عبر محترز قوله من الشخص نفسه وقوله بعد استدخال محترز
قوله اولا قوله ينقض اي ويوجب الغسل وان لم ينفصل وخروج بعضه
فلو خرج منه شيء الى ما يجب غسله ذ المخرج ثم رجع وجب الغسل وانتقض وضوءه
هذا معتمد الخ وكذلك خروج المضغة واعتمد ذ الخافي وجوب الغسل
والنقض ونقله عن افتاء والده ونقل في الخنثى عن افتاء والدم رخلافه
وسئل م رع ذلك فاجاب بان ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوع عنه وفي النهاية
لو لفت لحمة ولم يكد ينقض وضوءها ولا غسل عليها واعتمد الخطيب انها
تتخير بين الوضوء والغسل لانه يحتمل ان يكون منيها فقط او منيه فقط
انتهى وهو مبني على امكان تصور بعض الاعضاء من احد المنيين وفي
التحفة الذي دلت عليه الاخبار ان كل جزء مخلوق من منيهما وبينت في الاصلين

Copyrighting Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)